



PROVISIONAL

A/PV.2310
9 December 1974
ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والعشرون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة العاشرة والثلاثمائة بعد الألفين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الاثنين ٩ من كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ ، الساعة ٣.١٥

(جمهورية افريقيا الوسطى)

السيد فارابا

الرئيس :

(نائب الرئيس)

مواصلة نفاذ البند ٢٣ من جدول الأعمال :

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة :

تقرير اللجنة الخاصة . (A/9623, Add.1-7).

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبوعة أصلاً باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبوعة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات "

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room LX-2332 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ ، فإن التاريخ النهائي لقبول

التصحيحات سيكون ٣ كانون الثاني / يناير ١٩٧٥ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيداً تاماً تيسيراً لانجاز العمل .

74-70443/A

مواصلة نظر البند ٢٣ من جدول الأعمال

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان المستعمرة: تقرير اللجنة الخاصة (A/9623, Add.1-7)

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): كما تعلمون فان قائمة المتحدثين الذين يريدون تناول البند ٢٣ قد أقيمت في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الجمعة الماضي ولذلك فاني أطلب من الممثلين الذين يريدون تقديم مشروعات حول هذا البند أن يفعلوا ذلك بسرعة قدر الامكان.

السيد وليامز (سيراليون) (الكلمة بالانجليزية): اسمحوا لي أن أهنيء أعضاء اللجنة الخاصة للأربعة والعشرين ورئيسها المتحرك السفير سالم من تنزانيا وذلك للعمل الشاق الذي قاموا به أثناء هذا العام كما هو وارد في الوثيقة A/9623 والاضافات ١-٧ والتي قدمت بشكل كفء وشامل من جانب السيد ارتياجو أكوستا من فنزويلا.

اننا نعتقد أن عام ١٩٧٥ سوف يعتبر في التاريخ عام تنفيذ الاعلان الوارد في القرار ١٥١٤ (د-١٥)، ففي الشهور القليلة الأخيرة حدثت تطورات ايجابية في عملية القضاء على الاستعمار، وذلك أكثر من أى وقت مضى. ولذلك فانا نستطيع أن نقول أن سنة ١٩٧٤ هي بداية نهاية الاستعمار. وأهم تطور بطبيعة الحال هو التغييرات السياسية في البرتغال والتي أحدثتها حركة القوات المسلحة، هذه كان لها تأثير كبير وعميق وحقق تغييرا ديناميكيا في مسألة الاستعمار البرتغالي، وفي الدورة الحالية استمعنا الى بيانات من رئيس البرتغال ووزير خارجية البرتغال، ووزير البرتغال المسؤول عن التنسيق بين المناطق المختلفة، وكل هذه البيانات في الجمعية العامة قد ركزت على نفس الشيء مع بعض التغييرات ألا وهي أن البرتغال تعترف بحق الشعوب في تقرير المصير وفي الاستقلال، وأن البرتغال، من ثم، مستعدة لتنفيذ قرارات الامم المتحدة، وتؤكد من جديد تنفيذ التزاماتها بموجب الفصل الحادى عشر من ميثاق الامم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) والخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وكذلك القرارات التي تشير الى المناطق الخاضعة للإدارة البرتغالية، ووزير البرتغال لشؤون التنسيق بين الأراضي قد ذكر أولا أن موزمبيق سوف تحقق استقلالها في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٧٥، ثانيًا ان ساو تومي وبرنسيبي سوف يصبحان دولة جديدة في ١٢ تموز/يوليه ١٩٧٥، ثالثًا انه قد أعلنت في انجولا القوانين الدستورية التي سوف تؤدي الى تشكيل حكومة انتقالية، تتشكّل

من فنيين يختصون بالوزارات المختلفة ويعاونها جهاز مكون من وزراء دولة يمثلون حركات التحرير على اساس من المساواة ، رابعا انه فيما يتعلق بكاب فردي (جزر الراس الاخضر) فان هناك خططا بالفعل لنقل الادارة والسلطة وحكومة المنطقة اما الى جمعية شعبية يتم انتخابها بالاقتراع العام وتمثل الغالبية العظمى لشعب تلك المنطقة واما الى الاجهزة التمثيلية التي سوف تنشأ وفقا للمرتببات الدستورية التي سوف تضعها تلك الجمعية .

ولا يمكن لاحد أن يذكر أن تلك الانجازات من جانب حكومة البرتغال تستحق الثناء . ان وزير التنسيق بين الاراضي قد ابلغنا بصراحة أنه نارا لأن حكومة البرتغال تواجه موقفا ورثته من العهد السابق فانها تجد من زاوية المسؤولية المعنوية أن عملية القضاء على الاستعمار في الاقاليم مسؤولية تقع كذلك على المجتمع الدولي ، وان البرتغال لا يمكن لها ان تتعهد بالنسبة للعالم القادم بالالتزام المالية للعالم الحالي وذلك فيما يتعلق بالمناطق الخاضعة لها .

ان وفدي ، في ضوء هذه الحقائق يود ان يكرر نداء الامم المتحدة الى الدول الاعضاء والوكالات المتخصصة والاجهزة الاخرى داخل اطار الامم المتحدة كي تقدم كافة انواع المساعدة المادية والمعنوية لتلك المناطق من اجل اعدادها للاستقلال .

وفي العام الحالي كذلك فان منطقة بابواغينيا الجديدة ، تحت ادارة استراليا ، تحقق الاستقلال ، واننا نتطلع الى الترحيب بهذا البلد بيننا في العام القادم . اننا نود ان نعيي السلطة القائمة بالادارة ان تعاونت مع اللجنة الخاصة في تنفيذ التزاماتها للوصول بهذا الشعب الى مرحلته الحالية وفقا لميثاق الامم المتحدة وعلان منح الاستقلال .

وفي ٢٥ نيسان / ابريل من هذا العام صوتت الغالبية العظمى في جزيرة نيبوي في صالح الحكم الذاتي مع الارتباط العزم مع نيوزيلنده . اننا نمتدح كذلك حكومة السلطة القائمة بالادارة ان انها ارتفعت الى مستوى مسؤولياتها وفقا لميثاق الامم المتحدة .

وفي ٢٥ نيسان / ابريل من هذا العام شهدنا شعب سيشيل يصوت باغلبية ساحقة من اجل تحقيق الاستقلال . اننا نفهم من السلطة الادارية وهي المملكة المتحدة ان المحادثات الدستورية سوف تجري في الربيع بمشاركة كافة الاعزاب السياسية الرئيسية فيها . واننا نامل ايضا ان جزر سيشل سوف تكون من بين الاعضاء البعد التي سوف نرحب بها في الجمعية العامة في العام

وهناك منطقة مستعمرة أخرى وهي جزر الارخبيل كومورو تحت ادارة فرنسا - وقد قررت في استفتاء عام تحقيق الاستقلال - واننا نأمل ان وسائل تحقيق هذا الهدف سوف تتاح من جانب السلطة الادارية باكبر سرعة ممكنة .

وفي العام الحالي نجد ان احد احكام برنامج العمل قد نفذ وذلك بما يرضي اللجنة الخاصة والجمعية العامة . واللجنة الخاصة في رغبتها للاستمرار في جهودها للتوصل الى حلول مناسبة للمشكلات الصعبة وبصفة خاصة في المناطق الصغيرة ، قد اوصت بارسال بعثات زائرة تساعد في وضع التوصيات المناسبة لعائلات كل منطقة .

وفي آب/ اغسطس و ايلول / سبتمبر من هذا العام فان اللجنة الخاصة قد ارسلت ثلاث بعثات احداها لمشاهدة عطية تحقيق تقرير المصير في منطقة نيبوى الخاضعة لنيوزيلاندا والثانية لتحصل على معلومات والتأكد من رغبات شعب جزر كوكو الخاضعة لادارة استراليا بالنسبة لوضعها في المستقبل ؛ وارسلت بعثة ثالثة لمشاهدة الاستفتاء الذي اجري في مستعمرة جيلبرت وايليس حيث يبدو ان سكان ايليس يريدون الانفصال عن جيرانهم في جيلبرت واننا ان نعي الاهمية الخاصة بتوفير معلومات حول الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المناطق الخاضعة للاستعمار آخذين في الاعتبار وجهة نظر وأمنيات الشعوب في مستقبلهم فاننا نقدر جهود هذه البعثات ونشكر السلطات القائمة بالادارة وهي استراليا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة اتعاونها مع اللجنة ليس فقط فيما يتعاق بمسالة زيارة البعثات ولكن لتقديم المعلومات اللازمة عند الضرورة .

اننا نرحب ببيان وزير خارجية بريطانيا ، السيد كالا هان ، فيما يتعلق بحدثة مسائل خاصة بجنوب افريقيا . ومن بين اهم هذه المسائل : اولا : اتفاقية سيمونز تاون ، وقال عنها السيد كالا هان :

" لقد مر عشرون عاما تقريبا منذ وقعت اتفاقية سيمونز تاون في نارفوت غتلف كثيرا عن النارفوت الحالية وبعض نصوص الاتفاقية لم تعد مناسبة . اننا ننوي عقد مناقشات مع حكومة افريقيا الجنوبية لانهاء هذه الاتفاقية . ولا بد ان نكون مستعدين اني نستخدم التسهيلات البحرية في سيمونز تاون - مثلما يفعل اى عملاء آخرون - عندما يكون ذلك ضروريا ."

ثانيا هناك وجهة النظر الاستشارية لمحكمة العدل الدولية فيما يتعلق بناميبيا ، وهذا اقتبس عن كالا هان مرة أخرى ان قال :

" ان الحكومة قد درست وجهة النظر الاستشارية الخاصة بناميبيا وقد قدمت المحكمة الدولية تلك الاستشارة في سنة ١٩٧١ . وهذه مسألة معقدة ومن ثم فاننا ننشر بياننا بيانا أكثر اكتمالا بموقفنا في التقرير الرسمي . ان استنتاج الحكومة هو ان الانتداب لم يعد ساريا وأن احتلال حكومة افريقيا الجنوبية لناميبيا ، احتلال غير شرعي ، وانها لا بد أن تنسحب . وانني أبلغ حكومة افريقيا الجنوبية والامم المتحدة بهذه النتائج . "

" ان الحكومة تتوقع من افريقيا الجنوبية أن تلتزم بندايات الامم المتحدة للانسحاب من تلك المنطقة الدولية وسوف نقدم كل العون للمجتمع الدولي لتحقيق ذلك ."

ثالثا ، فيما يتعلق بروديسيا فان السيد كالا هان قال الاتي :

" كما يعلم المجلس ، فانني قد خططت للقيام بزيارة لافريقيا في عوالي نهائية هذا الشهر ، وسوف يتيح لي ذلك الفرصة لاجراء محادثات شخصية مع رؤساء الدول الافريقية الذين يهتمون بالمسألة اهتماما كبيرا . اننا نود تحقيق حل سلمي يعادل بتأييد الشعب الافريقي وفي هذا فان المجلس الوطني الافريقي ، وحركتي زانوزابو ، يلعبون دورا ايجابيا ، وتعرف هذه الأجهزة اننا سوف ندخل في محادثات معها باعتبار ذلك جزءا هاما من المناقشات حول مستقبل روديسيا .

" ان هدفنا في الجنوب الافريقي كان ان نسهم اسهاما ايجابيا في تحقيق السلام والعدل والمساواة بين الاجناس وسوف نعمل بالتعاون مع البلدان والمنظمات الأخرى لتحقيق هذا الهدف ."

وبالتأكيد ، فان ذلك يعتبر انجازا هائلا من جانب الامم المتحدة والسلطات الادارية في مجال تحقيق القضاء على الاستعمار ، آخذين في الاعتبار الفترة الزمنية القصيرة التي مضت .

اننا نعتقد ان عملية القضاء على الاستعمار ، وهي عملية لا يمكن الرجوع فيها ، لا بد الا نسمح لها بان تكون بطيئة ، وما زالت هناك مناطق اخرى تثير قلقنا . اننا نأمل ان يتحقق في هذه المناطق ، كذلك ، القضاء على الاستعمار .

ان الموقف في روديسيا وناميبيا لم يقل خطورة . ولكن ، ماسلمنا بما نقراه في الصحف ، فان وفدى يعتقد ان هناك بارقة امل ، وهناك نوع من الحركة لاجراء مناقشات ونأمل ان يكون لذلك نتائج مشرة . وهذا بالاضافة الى الموقف المتحسن لحكومة بريطانيا حول مسألة جنوب افريقيا يعطينا الأمل . اننا نأمل ان السلطات القائمة بالادارة التي لم تتعاون مع اللجنة الخاصة سوف تغير من موقفها وذلك حتي يمكن الاسراع بعملية القضاء على الاستعمار .

توجد ناحية تثير القلق وهي نشاطات المصالح الاقتصادية والمصالح الابنبية الاخرى التي تعوق تنفيذ اعلان منح الاستقلال وذلك من خلال السياسات الاحتكارية التي تتبعها . وقد واصلت هذه الاحتكارات اتباع سياسات اقتصادية ومالية لم تأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة للشعوب . وهذه الاحتكارات قد واصلت استغلال الموارد الطبيعية والقوى الحاملة للرغصة . وقد طُوروا فقط القطاعات الاقتصادية التي تعود بالربح عليهم واستغلوا القطاع الزراعي بان اكدوا على الحاملات التمديرية ، ومن ثم فانهم حولوا المناطق الى مناطق منتجة للمواد الخام والمنتجات الزراعية . وقد استمروا في زيادة تراكم الارباح ، وجزء كبير من هذه الارباح اعيد الى بلادهم والباقي اصبح في ايد الاقليات المستوانة . وتدفع اجور منخفضة جدا للسكان الاصاين بالمقارنة مع الاجور التي تدفع للاربيين الذين يقومون بنفس العمل ، وهذا يزيد من عدم الرضا ومن التوتر بين الاجناس . ولم يحدث نتيجة لاي من هذه النشاطات اى استثمار يحسن من الظروف الاقتصادية

والاجتماعية للسكان الذين بقوا في محامهم عمال غير مهرة . ونتيجة لذلك . فان نسبة كبيرة من الشعب ومن السكان الاصليين يحانون من الامية ، ويعيشون في ظروف صحية بالغة السوء مما يؤدي الى نسبة وفيات عالية جدا .

اننا نعتقد ان السلطات المعنية القائمة بالادارة ، والتي تسمح بمثل هذه الممارسات قد اخلت على هذا النحو بالميثاق ، الا وهو ذلك الالتزام الخاص بتميز التقدم السياسي ، والاقتصادي ، والاجتماعي والتعليمي للشعوب المستعمرة وحماية الموارد الطبيعية والموارد البشرية للمناطق ضد اى شكل من اشكال سوء الاستخدام . اننا نؤكد كذلك ان شعوب المناطق المستعمرة لها الحق في ان تستفيد بمواردها الطبيعية في تلك المناطق كما ان لها الحق في التصرف في تلك الموارد أيضا .

واننا نود ان نناشد حكومات بلجيكا ، والمانيا الاتحادية ، وفرنسا ، واليابان ، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ، بان تتخذ التدابير اللازمة لوقف تشجيع شركاتها على الاستمرار على النحو السابق الذكر .

وعلى الرغم من وقف اطلاق النار في المناطق الخاضعة البرتغال ، فان هناك نشاطات عسكرية في روديسيا حيث يقوم نظام سميث بزيادة انفاقه العسكري وزيادة قواته البوابسية . ان حكومة افريقيا الجنوبية ، ايضا ، قد كثفت من نشاطاتها العسكرية في ناميبيا ، حيث يجند الكثيرون للمليشيا المحمل ضد قوات سوابو في تلك المناطق ويهوى احلال وحدات عسكرية محل وحدات البوليس وبصفة خاصة في قلاع أبريفي . ان نطاق وطبيعة النشاطات العسكرية تشير القلق ان تستخدم هناك الاسلحة الحارقة والنابالم من جانب حكومة افريقيا الجنوبية وذلك ضد نشاطات سوابو . ويقال ان الاسلحة المستخدمة ضد حركات التحرير ، في كل من روديسيا وناميبيا ، تاتي من بعض دول حلف الاطلسي ، واننا نعرف ان نشاطات حلف الاطلسي يجب الا تتمدى مناطق مدار السرطان . هناك نشاطات موسعة لحلف شمال الاطلسي في جنوب الاطلسي حيث يزيد التعاون البحري والعسكري وذلك بين القيادة العليا المشتركة لحلف الاطلسي وبين الحكم المنصرى الاستعماري في افريقيا الجنوبية .

ان استخدام تلك المناطق الصغيرة باعتبارها مناطق وقواعد استراتيجية انما يعطل من عملية القضاء على الاستعمار ؛ ان الموارد البشرية ، والموارد المحلية انما تستخدم لتقوية تلك القواعد ، وهذا بالتالي يحرق التنمية الاقتصادية في المناطق ، ويتنافى مع مصالح الشعب والسكان الاصليين .

وفي هذا الصدد فاننا بصفة خاصة نود ان نلفت انتباه هذه الجمعية العامة الى التوسع المقترح للتسهيلات العسكرية في ديبليو جارسيا والجزر الاخرى التي فصلت عن مجموعة سيشل . ان ذلك ينتهك سلامة اراضي المنطقة ويخل بالقرار ٣٠٨٠ الذي اتخذ في الدورة الثامنة والعشرين فيما يتعلق باعلان المحيط الهندي منطقة سلم .

اننا نؤيد تقرير اللجنة الخاصة والمضمن في الوثيقة A/9623 (الجزء ٦) والخاصة بالنشاطات العسكرية التي تعوق تنفيذ اعلان منح الاستقلال في المناطق المستعمرة . لقد حاولت في كلمتي ان اوضح ان هناك اتجاها الان للقضاء على الاستعمار قضاء كاملا . ومع ذلك ، لا بد ان ندرك ان هناك بعض المناطق التي توجد بها مشكلات ويتطلب ذلك جهودا مكثفة من جانب المجتمع الدولي ككل ، بما في ذلك المنظمات داخل مجموعة مؤسسات الامم المتحدة ، لا بد للجميع ان يعملوا سويا ، حتى يمكن تنفيذ اعلان منح الاستقلال لابلاندان والشعوب المستعمرة .

السيد فلورين - الجمهورية الديمقراطية الالمانية (الكلمة بالروسية) : منذ اربعة عشر عاما ، بناء على مبادرة الاتحاد السوفياتي ، تمت الموافقة بالاجماع على منح الاستقلال للبلاط والشعوب المستعمرة وفقا للقرار التاريخي ١٥١٤ (د-١٥) ومنذ ذلك الحين نجد ان كثيرا من المستعمرات السابقة قد استقلت واصبحت اعضاء في الامم المتحدة ، وفي تسهم بفاعلية في تحقيق اهداف المئامة العالمية التي ننتمي اليها .

ان تقرير اللجنة الخاصة بشأن حالة تطبيق اعلان منح الاستقلال للشعوب والبلاط المستعمرة ، هذا التقرير هو الاساس لمناقشاتنا في هذه الدورة لدى الجمعية العامة ، اقول ان هذا التقرير في تفاصيله وفي جملة يبين أنه منذ الدورة الثامنة والعشرين قد تحقق تقدم ما .

(السيد فاوورين ، الجمهورية الديمقراطية
الالمانية)

والواقع أن هناك عددا هاما ، فبعد الكفاح الباسل المسلح للشعوب المستعمرة والأقاليم التي كانت خاضعة للسيطرة البرتغالية ، وبفضل القوى الديمقراطية التي كافحت في البرتغال نفسها ، فإن النظام الفاشستي البرتغالي قد سقط ، وحلت محله حكومة برتغالية جديدة اعترفت باعلانات الأمم المتحدة الخاصة بمنح الاستقلال للشعوب والبلاد المستعمرة ؛ وبمكافحة العنصرية ، بل أن هذه الحكومة تعهدت أن تبذل كل ما في وسعها لتصفية النظام الاستعماري ، وهذا مجهود يستحق أن نشيد به هنا ، وعلى أثر تلك السياسة فإن غينيا - بيساو ، تلك الدولة الفتية قد أصبحت عضوا في الأمم المتحدة .

ومثل دول أخرى كثيرة ، فإن ألمانيا الديمقراطية تعرب عن ارتياحها التقدم الجديد الذي تحقق في ميدان تصفية الاستعمار بهذه الأقاليم الخاضعة لإدارة البرتغال ، ونحن مرتاحون للاتفاقات التي تمت في لوساكا بين فرياليمو والبرتغال والتي وفقا لها سيتمح الاستقلال لموزامبيق في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٧٥ .

إن الوزير البرتغالي للتنسيق فيما بين الأقاليم السيد دي الميداستانتوس ، قال لنا :
” لقد تم توقيع اتفاق في الجزائر مع ممثلين آخرين حقيقيين لسارتومي وبرينسيب وأن الاستقلال سيتمح لتلك الأقاليم في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٧٥ .
إن تطور الأوضاع في أنغولا ووقف إطلاق النار الفعلي ، وبدء المحادثات مع حركات التحرير في ذلك البلد ، كل ذلك يعتبر تطورا ايجابيا . وكما أن محادثات البرتغال مع بياغيسي بشأن جزر الرأس الأخضر يعتبر تقدما ايجابيا .

وإن حكومة ألمانيا الديمقراطية تؤيد عملية تصفية الاستعمار في الأقاليم التي كانت خاضعة لإدارة البرتغال . إن حركات التحرير الوطنية ، وتعاونها مع حكومة البرتغال ، كل ذلك يعتبر عاملا ييسر بتصفية الاستعمار ، وإن تضامن تلك الحركات التحررية مع حكومة البرتغال يتفق مع اعتبارات العقل والعدالة .

وإن حكومة بلادي تؤيد من النواحي السياسية والمادية والمعنوية ، حركات التحرير الوطنية التي تعترف بها منظمة الوحدة الإفريقية . وهكذا مثلا ، نجد أن الرئيس فريليمو سامورا ميشيل الذي يزور هذه الأيام عاصمة جمهوريةنا برلين ، أجرى محادثات بشأن التعاون المقبل .

A/PV.2310

وان ممثل الفريليمو قد استقبله الامين الاول للحزب الاشتراكي لالمانيا السيد هونيكر كما استقبله رئيس الدولة السيد فيلي استوب . واثناء محادثاتهم فان هينيكر قد اكد موقف بلاده ، وهي المانيا الديمقراطية ، من ناحية المبادئ التي تتمسك بها بلادى ، وهي انها ستستمر فى المستقبل في ان تؤيد بجانب الاتحاد السوفياتي والبلاد الاشتراكية الاخرى كافة القوات التي تسعى لتحرر افريقيا ولا استقلال تلك البلاد ولا استقلالها الاقتصادى ، وتحقيق التقدم الاجتماعى . ومكافحتها للاستعمار والابارتهايد او الفصل العنصرى والمتميز العنصرى .

كما ان الامين الاول لحزب الوحدة الاشتراكي قد اكد : " ان جمهورية المانيا الديمقراطية سوف تواصل فى المستقبل المساهمة في دعم التحالف بين مجموعة البلاد الاشتراكية من جهة وحركات التحرير من جهة اخرى وسوف تنمي عملا بهذه الروح العلاقات مع موزمبيق المستقلة " .

الالمانية)

وفي الوقت الراهن ، بينما تتميز اثار الانفراج والتعايش السلمي بين الدول التي تختلف في ناطقها الاجتماعية ، اقول في هذه الفترة هناك اتجاه لتسوية النزاعات بالطرق السلمية ، ولكن الفصل العنصري والتمييز العنصري والاستعمار تبتدو كلها كاشياء عتيقة لا تتفق مع روح العصر . ونجد ان وجود بعض مستعمرات في المحيط الهادى وفي منطقة الكاريبي وفي غير ذلك من الجهات في مختلف بقاع العالم شيء يجب ان توجد له الحلول الكافية ، وكذلك المشاكل الموجودة في الجنوب الافريقي حتى يمكننا ان نحقق اعلان منح الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمرة تحقيقا كاملا ، وثمة بوادر لتصفية الاستعمار تصفية تامة . وقد تحسنت هذه البوادر ، ونجد ان هناك ضغطا دوليا على نظام بريتوريا وسالزبورى ، وان هذا الضغط قد بدا يتزايد ويحزل اكثر فاكثر تلك الحكومتين . ان بلادى منذ وقت طويل تلتزم بكل دقة بقرارات مجلس الامن والجمعية العامة ، وان بلادى كما هو معروف ليس لها اية علاقات دبلوماسية ولا قنصلية ولا اية علاقات اخرى وليس لها اى تمثيل من اى نوع في جنوب افريقيا وناميبيا وروديسيا الجنوبية وهي لا تقيم مع جنوب افريقيا ولا مع روديسيا اية علاقات تجارية .

وهي تشعب موقف الدول التي ترسل الاسلحة وتقيم علاقات تجارية واستثمارات مع النظام الاستعمارية العنصرية ، ان انما على هذا النحو تسهم مباشرة او غير مباشرة في استغلال شعوب تلك الاقاليم او في استغلال الموارد التي تنتمي لتلك الشعوب . ان جمهورية المانيا الديمقراطية ترى انه لو تم التزام الدقيق بتطبيق الحقوق التي نص عليها ، واذا توقفت النظام الاستعمارية والعنصرية عن تلقي المعونة الخارجية فان تلك النظام سوف تزداد عزاتها وستزداد ضعفا على ضعف ، ومن جهة اخرى فان الشعوب المضطهدة سوف تتقدم في سعيها نحو الحرية والاستقلال اللذين تسعى لهما منذ وقت طويل .

ووفقا للمبادئ التي تهيمن على السياسة الخارجية لجمهورية المانيا الديمقراطية فانها مستعدة للوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بتطبيق قرارات الامم المتحدة كما تريد ايضا ان تشترك في اطار منظمات مجموعة اسرة الامم المتحدة ، في اتخاذ القرارات الرامية الى مكافحة الاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية كما قامت بذلك في هذه الدورة التاسعة والعشرين الجمعية العامة .

الالمانية

ان وفد بلادى ياسف لان الدول الغربية في مجلس الامن قد منعت تحقيق المطلب المشروع للدول الافريقية ولكافة القوى التقدمية ، وهو مطلب يسمى لان يطبق على حكومة جنوب افريقيا التي تضلهد حكومتها شعب ناميبيا وتمارس سياسة الفصل العنصرى منطهم مدة بذلك السكان الافريقيين ، اقول انه ام تابق على تلك الحكومة الاجراءات المنصوص عليها فسي ميثاق الامم المتحدة .

وان وفد بلادى يرى ان مجلس الامن يجب عليه مرة اخرى ان يبحث الموقف في افريقيا الجنوبية وناميبيا وروديسيا الجنوبية ، والحقيقة ان هذه الاوضاع في تلك الجهات المذكورة تعتبر تهديدا للسلام العالمي .

ان نداء الفصل العنصرى في جنوب افريقيا يعتبر خطرا على السلام الدولى كما قلست وقد اتضح ذلك مرة اخرى . فقد قامت حكومة بيريتوريا بتدعيم زيارة للصحفيين في سيموستانون حيث هناك مركز قيادة عسكري يسيطر على المجال البحرى والبحرى للقارة الافريقية كلها ، والجزء الجنوبي من المحيط الهندى والمحيط الاطلسي . ان هذا المركز قد زود بأسلحة تقدم بها حلف الاطلسي ، والمعروف ان الغاية من هذه المظاهرات العسكرية التي تقوم بها حكومة بيريتوريا هي ممارسة ضغط . ويعتبر ذلك خطرا على السلام ، ومن ثم فان مجلس الامن يجب ان يتخذ الاجراءات الكافية لتصفية هذه القلعة الاخيرة التي بقيت من قلاع الاستعمار والعنصرية . ويجب ان يوضع حد لتهديد تلك الحكومة للسلام الدولي .

وفيما يتعلق بالمستعمرات الاخرى فان السلطات التي تديرها تقبل في ان تتعاون تعاونا واثق مع السلطات المسؤولة بالامم المتحدة ومن المهم ان نقول انها قد قبلت ايضا ان تحدد فترات اجبارية لمنح الاستقلال للاقاليم الواقعة تحت ادارتها ويستحسن ان تدعى اللجنة الخاصة لتحليل الاوضاع في كافة تلك الاقاليم وان تقدم للدورة الثلاثين للجمعية العامة اقتراحات جديدة بشأن القضاء على الاستعمار في تلك الاقاليم .

واني حريص على ان اقول لكم اننا مقتنعون بان التعاون الوثيق بين كافة هيئات منامة الامم المتحدة وخاصة تلك الهيئات التي تهتم بمكافحة الاستعمار والعنصرية والفصل العنصرى

(الامانية)

— مثل اللجنة الخاصة للقضاء على الاستعمار، واللجنة الخاصة للفصل العنصري ومجلس ناميبيا— سوف يستمر وسوف يتدعم . ولما أحسن تنسيق مكافحة الاستعمار كلما ازدادت فعالية تلك المكافحة للاستعمار . ان احتمالات النجاح في هذا الكفاح قد أصبحت أكثر وضوحا وتأكيدا كلما تضامنت القوى المحبة للسلام والحرية وعطت على نحو أكثر تأافلا من أجل تحقيق أهدافها المشتركة والمشروعة . ان النجاح الذي أحرزته الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة في أفاجها ضد العنصرية والاستعمار لدليل ساطع على ذلك .

ان جمهورية المانيا الديمقراطية توقن ان الجهود المشتركة لكافة الهيئات المناوئة للاستعمار والتي تتألف من الاغلبية الساحقة للدول الاعضاء بالام المتحدة سوف تحقق ثمارا طيبة وخاصة في الدورة الثلاثين للجمعية العامة التي ستشهد مرور خمسة عشر عاما على تقديم قرار من الاتحاد السوفيتي بشأن اعلان منح الاستقلال للشعوب والبلاد المستعمرة ، وسوف تؤدي الى نجاح جديد في مجال النضال من أجل القضاء على بقايا الاستعمار والعنصرية .

السيد كاميل (استراليا) (اللمة بالانجليزية) : تحدث تغيير في العام الماضي أکبر في طبيعته وفي نطاقه - في مجال القضاء على الاستعمار - مما أمكن تضمينه في تقرير لجنة الأربعة والعشرين الذي عرض بكفاءة في ٣ كانون الأول / ديسمبر من جانب المقرر السيد أرتيجو أگوستا من فنزويلا . ان التغييرات التي حدثت كانت تغييرات كبيرة ، وحدثت في افريقيا بصفة خاصة ، وهي تبقى مركزا للمشكلات الاستعمارية النيرة التي تواجهها الأمم المتحدة . وكانت هناك تطورات كذلك في موقف عدد من الدول الاستعمارية ، وبعض هذه التغييرات كان لها تأثير على المناطق خارج افريقيا .

وقد سعد وفد استراليا أن يشارك في الاسهام الذي قامت به اللجنة الخاصة على هذا الطريق ، وهذا الاسهام دليل على القيادة الحكيمة للرئيس . ذلك الرجل المهنك السفير سالهم من تنزانيا . اننا نقدر مؤهلاته الخاصة وموقفه كرئيس للجنة الأربعة والعشرين ، وهذا التقدير قد زاد نتيجة لعملنا معه في مكتب اللجنة .

لقد ساعد في عمل اللجنة كذلك الطابع التمثيلي للمكتب ، فالمكتب قد ضم أفرادا من المجموعات الاقليمية الخمسة ، وهذا الطابع التمثيلي للمكتب انما يؤيد حقيقة أن عملية القضاء على الاستعمار تبقى عالمية الطابع ، وسوف تتألب قبولاً عالمياً للمسؤوليات المتعلقة بتصفية الاستعمار . والحقيقي أن اتجاه الأحداث في افريقيا قد وصل الى حد يؤيد الى زيادة الاهتمام بالمستعمرات خارج افريقيا . وطبيعي كذلك حتى بالنسبة للبرتغال أن كافة المناطق التي يراد تصفية الاستعمار بها لا توجد في افريقيا ، ان منطقة تيمور التابعة للبرتغال ، ومستقبلها الآن يلقي اهتماماً متزايداً ، قريبة من بلادي ، ومن ثم فاننا سوف نراقب تطورها . وتقدمها على طريق تقرير المصير بتعاطف خاص ، ومع تفهم للقرار الذي سوف يتخذه شعب تلك المنطقة بشأن مستقبلهم ذلك القرار الذي تحدث عنه بالتفصيل في الجمعية العامة ممثل حكومة البرتغال ، وذلك في الأسبوع الماضي .

اننا نأمل أن التفاني الكبير في عملية القضاء على الاستعمار ، والذي أظهرته شعوب افريقيا ، سوف يظهر في دوائر أخرى ، ومن المؤكد أننا لا نستطيع أن نأمل في أكثر مما أسهمت به الوفود الافريقية في لجنة الأربعة والعشرين في عمل المشكلات خارج افريقيا في الشهور الماضية . ان ساحل العاج وأثيوبيا وسيراليون كانوا على رأس ثلاث بعثات ذهبت الى نيبوي ، ولبرت وايليس في المحيط الهادئ .

لقد تحدثنا حول هذا البند في العام الماضي ، وأند وفدى ضرورة بذل ما في وسعنا كسي نجعل السلطات القائمة بالادارة تتعاون مع الأمم المتحدة ، وذلك نحو تحقيق هدف استكمال عملية القضاء على الاستعمار . لقد اعتقدنا أن قيام الأمم المتحدة بادانة أعمال ما لا يؤدي الى أى تعاون ، ولا بد لحل المشكلات من تحقيق التعاون بين كافة الأطراف . ولقد سمينا ، وذلك بأن دعمنا موقفا في اللجنة يعترف بتعاون السلطة الادارية وأهمية ذلك التعاون ، وعاملنا كذلك أن نجعل من ناحية أخرى ، السلطة القائمة بالادارة تبدأ من جديد تعاونها أو تثقف تعاونها القائم مع اللجنة . لقد ساعدت الأحداث في تطویر هذه الجهود ، ومن بين هذه الأحداث أو التطورات ، التطور السريع في سياسة البرتغال ، وذلك فيما يتعلق بالمناطق الباقية تحت ادارتها . لقد أتيت لنا الفرصة من قبل في الجمعية العامة كي تذكر - مع الارتياح الكامل - أن المواجهة بين البرتغال وبين شعوب المناطق والأمم المتحدة ، قد انتهت وأمر يد لا من ذلك تعاون ايجابي ؛ وبدلا من تعدى الرأى العام العالمي ، والذي استمر لفترة طويلة ، حدث تطور سريع للسلطة وتمركز حقيقي نحو القضاء على الاستعمار . سوف نستمر في دراسة هذه العملية ، وسوف ندرس أى شكل من أشكال التعاون الذى يمكن أن تقدمه وتنميه الأمم المتحدة ، بما في ذلك الزيارات للمستعمرات ، ليس ذلك فحسب ، ولكن أيضا الزيارة للبرتغال نفسها .

وسوف نأمل كذلك في أن التقدم الأخير المتعلق بتوفير التدابير الادارية اللازمة والمناسبة فيما بين السلطات البرتغالية وعزلات التمير ، سوف يستمر ، وأنه لن يكون هناك ابطاء دون ما ضرورة في تحقيق استقلال المناطق الافريقية . ان البيان الذى أدلى به في الأسبوع الماضي ، والمشاورات التي تمت ، تجعلنا ندين بالشكر لوزير البرتغال للتنسيق بين المناطق .

ان التغيير الذى حدث في العلاقات بين البرتغال والمناطق ، وأهمية ذلك المباشرة لافريقيا ، وحقيقة أن عملية التقدم لتحقيق القضاء على الاستعمار في المستعمرة البريطانية فاسي روديسيا الجنوبية لم تسر بنفس السرعة ، قد ألقت بعض الظلال على عملية القضاء على الاستعمار هذا العام وبعض جوانبها الهامة التي ربما بعدوئها هذا العام .

وانني أشير بصفة خاصة الى السياسة الجديدة للمملكة المتحدة التي أبلغت بها اللجنة الخاصة رسميا في منتصف هذا العام . وقد أعلنت الحكومة البريطانية ، منذ أن تطلع الآن الى

فترة من التعاون المتبادل مع اللجنة الخاصة ، وأن المملكة المتحدة تؤمن بأهداف اللجنة الخاصة وأنها تأمل أن عملية القضاء على الاستثمار سوف تتم لتحقيق هذه الأهداف . وقد وفد الملكة المتحدة الى اللجنة الخاصة معلومات جديدة حول المناطق غير المستقلة ، وكانت هناك استجابة الى طلب المزيد من المعلومات والمشاركة في اجتماعات اللجنة حول المناطق المعنية . لقد حدث كل ذلك ، ومن بين الأشياء الأكثر أهمية ، فإن الحكومة البريطانية قد أغربت عن وجهة نظرها فسي ان البعثات الزائرة يمكن أن تساعد في عملية تقرير المصير ، وقد تأيد ذلك بالارسال الناجح للبعثات التي ذهبت في زيارات لمستعمرة جزر بلبرت وايليس .

وأخيرا ، فإن وفدى قد لاحظ بالارتياح البيان المؤرخ في ١٨ تشرين الثاني /نوفمبر والمتعلق باتخاذ تدابير جديدة لتشجيع التنمية الاقتصادية والسياسية في منطقة "نيوهيبريديس" . ولا يكون من المناسب هنا أن نتناول دراسة هذه التدابير الجديدة ، أو نحاول تقييمها . ولكن يكون من غير المناسب ألا نعترف بأن هذه المبادره الانجليزية الفرنسية تعتبر تقدما في جهود السلطات القائمة بالادارة ، وهذا أمر لابد أن نرحب به .

ان المشكلات الخاصة بمنطقة نيوهيريديس الخاضعة للاستعمار ، وهي ذات طبيعة معقدة سياسيا ودستوريا ، لتعتبر مثالا على مصاعب عملية القضاء على الاستثمار ماركلما فكرنا في دراسة مستقبل المناطق الصغيرة .

ان هذه المناطق قد أثارت أمام اللجنة الخاصة مشكلات كثيرة ؛ وهناك مشكلتان رئيسيتان بصفة خاصة أولهما مشكلة سياسية أيديولوجية وتتعلق بحق تقرير المصير . والمشكلة الثانية هي مشكلة إدارية تتعلق بمعاملة البعثات التي تذهب للزيارة ، والمشكلتان مرتبطتان .

ولا بد أن نعترف بأن اللجنة الخاصة قد تناقشت كثيرا حول هذا الموضوع هذا العام كما حدث في الأعوام السابقة ، وتناولت هذا الموضوع ، وناقشت مسألة الإدارة الذاتية والاستقلال ، وهل هما شيء واحد أم شيان ؛ ان وفدي يهتقد أنهما ليسا شيئا واحدا ، ولم يكونا ، ولن يكونا شيئا واحدا . وعندما يثار هذا الموضوع تعاول وفود مجموعة اقليمية معينة أن تشير الى ما ورد في الموضوع في القرار ١٥١٤ (د-١٥) ؛ وقد حاولنا التوصل الى حل وسط ، ولكن لم ننجح حتى الآن .

ونتيجة لذلك ، فان وفدي ، مثل كثير من الوفود ، يواجه مزيدا من الصعوبات فيما يتعلق بقبول الاستعداد المتكرر وغير الدقيق للنلمات "حق تقرير المصير والاستقلال" . ان الاصطلاحين - حق تقرير المصير والاستقلال - ليسا نفس الشيء ، ولا يمكن بتكرار هذه الألفاظ أن نجعل منهما شيئا واحدا ، ان عملية تقرير المصير مسألة سياسية اختيارية ، في حين أن الاستقلال مسألة وضعية دستورية سيادية ؛ تقرير المصير غطاوة يتغذىها المجتمع السياسي وتصرف يقوم به على حين أن الاستقلال ظروف تعيش فيها البلاد ، أو يكون لها الحق في أن تعيش في ظلها والاستقلال ليس عملية انتقالية ، ولكنه عملية ذات طبيعة دائمة .

ولا يمكن لأحد أن ينكر أن المناطق غير المتمتعة بالحكم الذاتي لها حق الاستقلال . والنقطة هي أنها يمكن ، ولها الحق في أن تتنازع أي وضع آخر تريده . ولقد أقرت الجمعية العامة نفسها أن الشعب المستعمر يمكن أن يحقق درجة من الحكم الذاتي . ليس فقط من خلال الاستقلال ولكن أيضا من خلال الارتباط المعر مع شعوب أخرى مستقلة . اننا لا ننظر أو نقلل من قيمة حق الاستقلال ، ولكننا نريد أن نؤكد أن الحق في الحرية الداملة من خلال وضع دستوري آخر غير الاستقلال لا يحد ألا نخفض أعيننا عنه أو نلقي عليه أية اللال . اننا ندرك أنه من الغشورة بمكان أن نفتق الطريق حق أمام امكانية اساءة استغلال أي سلطة إدارية لسلطاتها في المناطق المستعمرة فنجعل السلطة

الادارية تقول ان الاستقلال أمر غير مناسب للمستعمراتها . ان الاستقلال أمر مناسب لجميع المستعمرات ، ولكن استقلال المنطقة الصغيرة أو المنطقة الأكبر أو عدم استقلالها ، أمر يرجع للشعب ذاته ، وليس لأي دولة استعمارية أو دولة عضو في الأمم المتحدة أن تقرر ذلك ، وليس للأمم المتحدة كذلك أن تحاول أن تسوى الأمر بقرار جماعي .

ان تقرير المصير هذا أمر تقرره الشعوب المستعمرة ، ويتعلق بتحقيق وتحديد الوضع الذي يفضلونه بعد القضاء على الاستعمار . ولهم أن يفعلوا ذلك كحق من حقوقهم . وبهذا المعنى فان العلاقة الضرورية بين تقرير المصير والاستقلال لا بد أن تؤكد ولا تلقي عليها أية ظلال . ان كلاهما حقوق وحقوق أصيلة ، وبطبيعتها ، فان واحدة يتعين أن تمارس والأخرى يمكن ألا تمارس بشروط أن عطية تقرير المصير - في ذاتها - تتم بعريّة كاملة وباستقلال حقيقي . ان ما نقوله ، لذلك ، هو أن حق تقرير المصير لا يعني ... بطريقة آلية أو كاملة - الحق في الاستقلال . ان ذلك هو الشيء المضلل عند استخدام كلمات "حق تقرير المصير والاستقلال" . ومنذ عشرين عاما ، فان السدورة الثامنة للجمعية العامة قد وافقت على تعريف حرية الاختيار على النحو التالي :

"حرية الاختيار على أساس حق تقرير المصير للشعوب بين امكانيات عديدة ، بما في ذلك الاستقلال " .

(قرار ٧٤٢ - د ٨ الملحق ، الجزء الثاني ، الفقرة أ ٢)

ان الموقف الحقيقي - من وجهة نظرنا - هو أن حق تقرير المصير يتضمن ويشمل الحق في الاستقلال ، وهناك أيضا الحق في ألا تكون المنطقة مستقلة ، وهو حق هام بدرجة كبيرة لبعض المناطق الصغيرة التي مازالت مستعمرة .

ان الفلاسفة السياسيين في الديمقراطيات البرلمانية قد أكدوا عطية الاختيار تأكيداً كبيراً ، وقالوا أن للمنتخبين الحق في الخطأ . اذا ما نظرنا الى عطية تقرير المصير قد يبدو أن الشعوب المستعمرة التي تريد أن تحقق درجة من الحكم الذاتي أقل من الاستقلال ، تقع في خطأ . ولكن هذا حقهم . ان لهم الحق في أن يختاروا ، ومن واجب الأمم المتحدة أن تعزز وتعطي ذلك الحق . ومن ثم فان نوعية المعلومات التي تقدم تصبح أمراً أساسياً وحاسماً .

ومن وجهة نظرنا ، فاننا نحقق في الوفاء بالتزاماتنا اذا ما صممنا بطريقة جامدة على أن الحق الذي لتلك المناطق هو حق الاستقلال . اذا قلنا ذلك فانه يكون أمراً مضللاً ، وبالنسبة للأمم المتحدة التي تؤكد على التعلم السياسي في المناطق ، يعتبر ذلك خطأ خطيراً .

ومن المسلم به أن هناك مجالاً للغلاف الحقيقي حول هذا الموضوع . ان الصراع يمكن أن يثور فيما بين ، أولئك الذين يهتمون بفرض الاستقلال على بعض الشعوب ضد رغبتهم ، وأولئك الذين يقولون بأن شعب ما لن يكون عند استقلاله اداه لخدمة مصالح امبريالية معينة . ان النقاش الذي يجري حول هذا الموضوع لا يستهدف كشف حيلة ما لحرمان شعب ما من الاستقلال من قبل السلطة القائمة في الادارة وانما يستهدف اعراج السلطة القائمة بالادارة بأن يشار الى الاستقلال دون أخذ الظروف في الاعتبار ودون ما إشارة الى رغبات الشعوب نفسها . ان المسألة اذن مسألة دعاية لا مسألة مبدأ .

ولا يؤدي ذلك فقط الى ادمال مصالح الشعوب المستعمرة ، ولكن يمكن أن يضر بالجهود السياسية البناءة في بعض المناطق الصغيرة ، ذلك لأن هناك تعوق حقيقي في تلك المناطق من تحقيق الحرية . فاذا ما وجد شعب منزول قليل الخبرة نفسه تحت ظروف ضاغطة تقول بأن النهاية الوحيدة من التطور السياسي هي الاستقلال فان ذلك الشعب قد لا يجد نفسه راغباً في بدء هذه العملية من أولها . ونكون بذلك قد فشلنا في تلبية مطالب ذلك الشعب .

هناك أسباب أخرى لجعل هذه المصاير القديمة أكثر واقعية وأكثر مرونة ، فاذا لم نفعل ذلك نخرج عن مواجهة الحقائق ونبعد عن الاستفادة بالتجارب المتراكمة داخل الأمم المتحدة نفسها . وعندما تتناول الأمم المتحدة الموقف في المناطق الصغيرة ، فانها تجد بصفة متكررة ، من خلال البعثات الزائرة ، أن الحل الذي يقصر عن الاستقلال التقليدي أمر مرغوب فيه ليس فقط من جانب الشعوب المستعمرة ، ولكنه يتفق كذلك مع شروط الأمم المتحدة . لماذا اذن يستمر الحوار ؟ لابد أن نتفق مع الحقائق ؛ ان حق تقرير المصير في المناطق الصغيرة ، والحق في الاستقلال أمران غير متماثلين . وفي هذه المناطق فان حق تقرير المصير يتضمن حق الاستقلال ، وهذه هي وجهة النظر التي لابد أن ندعو اليها .

والواضح أننا لا بد أن نزيد من استخدام البعثات الزائرة في المناطق التي ما زالت تحت الاستعمار حتى تتم تصفية الاستعمار . ولا تقتصر فائدة هذه البعثات على المناطق المستعمرة وحدها . لدينا على سبيل المثال دعوة مفتوحة من البرتغال لارسال بعثات زائرة للمساعدة في عملية تحقيق الاستقلال في المناطق الباقية تحت إدارة البرتغال ، وهناك عرض كذلك من حكومة أسبانيا كي تتلقى بعثة لزيارة اقليم الصحراء الأسبانية ، ولكن النمل السائد لعدد من السنوات في المستقبل هو الخاص بما عدت من ارسال اللجنة الخاصة لثلاث بعثات في شهرى آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر من هذا العام الى مناطق في المحيط الهندي وللباسيفيكي : كوكوس، وفي تحت اشراف حكومتى ، جزر جيلبيرت واهليس ، وهي تحت اشراف المملكة المتحدة ، ونيوى بدعوة من نيوزيلندا . هذه ممارسات لا بد من استمرارها ، غير أن هناك بعض المسائل الغدائرية المتعلقة بقدرة اللجنة الخاصة وقدرة الأمانة العامة والعاملون الأكفاء فيها على مواجبة الأعباء والمسؤوليات الهائلة في هذا الشأن . فهناك مصاعب في الاتصالات والسفر فيما يتعلق بزيارة بعض المناطق البعيدة ، وهناك العامل الزمنى ان تحتاج الزيارة الى وقت كبير يخصصه الأفراد المشاركون ، وهذه كلها تخلق صعوبات من حيث توقيتات عمل اللجنة الخاصة ، وبالتالي تخلق صعوبات أمام الجمعية العامة ، ان لا بد أن نأخذ في الاعتبار أن توقيت زيارة البعثة في ظروف كثيرة يتخلق بتطور دستورى معين في المنطقة موضوع للدراسة ، ومن ثم يجب أن تكون البعثة مستعدة للزيارة كي تراقب اجراء استفتاء أو أى اتخاذ لتدابير دستورية معينة ، حتى ولو حدث ذلك أثناء انعقاد الجمعية العامة ، هناك مع ذلك بعض البعثات الأخرى تهتم بجميع وتقصي الحقائق .

وتشكيل البعثات الزائرة أمر آخر ، وهذا التشكيل لا بد أن تهتم به الأمم المتحدة والسلطة القائمة بالادارة وشعب المنطقة نفسها ، قد يكون هناك اتجاه للاعتماد في تشكيل البعثة على مجموعات اقليمية عديدة وهذا اتجاه مفهوم ولكن المشاورات تتألب وقتا طويلا ، ان كثيرا من الاسباب تجعلنا نقلق لأن لجنة ال ٢٤ قد لا تستطيع أن تقدم بعثات زائرة من بين أعضائها ، وقد يتألب الأمر أن تحاول تشكيل بعثات من خارج أعضاء اللجنة ؛ ويمكن كذلك أن نقول أن البعثات التي أرسلت هذا العام قد مثلت عبئا ضاعلا على الموارد البشرية للأمانة العامة ، وقد ندرس امكانيات تزويد الأمانة بموارد بشرية اضافية لهذا الغرض وان كان ذلك على أساس مؤقت .

كي أنتهي حول موضوع البعثات الزائرة ، أقول أن وفد استراليا قد كرر بأن استراليا مستعدة لقبول بعثة زائرة في الوقت المناسب ، للذهاب الى بويوا غينيا الجديدة ولما أوضحت حكومة بابوا غينيا الجديدة للجمعية العامة ، فانها من ناعتها سوف تدعو بعثة من نبار المندوبين وفقـــــــــــــــــا للقرار رقم ٢٥٩٠ (د-٢٤) ، وتدعو كذلك ، ممثلاً للأمين العام يعرض عند بدء الاستقلال ويشترك في الاحتفالات .

واستقلال بابوا غينيا الجديدة في العام القادم يعتبر انجازاً كبيراً ، استطاعت استراليا أن تسهم به في عملية تصفية الاستعمار . وعند تحقيق الاستقلال ويكون ربع قرن قد مضى فاننا سوف نترك مجلس الوصاية . وسوف نواصل اسهامنا في لجنة الأربعة والعشرين ، وفي سنة ١٩٧٥ عندما نترك مجلس الوصاية ، فاننا نأمل أن نتاح لنا الفرصة كي نعمل في مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بدلاً من ذلك .

ان جزءاً كبيراً من هذا البيان قد تناول الموضوعات التي تواجهنا عند دراسة مسائل المناطق الصغيرة ، ونودّ أن نختم كما بدأنا بالاعتراف بأن افريقيا ما زالت هي مركز المشكلات الاستعمارية الكبيرة التي تواجه الأمم المتحدة ، اننا نأمل جميعاً في استمرار نقل السلطة الى المناطق الغاضقة للبرتغال ، ومع ذلك فاننا سوف نواجه بعد ذلك مشكلات ناميبيا وزمبابوي ، وهما مشكلتان ملحتان ومع التمسك بالواقعية نشعر بالتفاؤل بأن التقدم الذي يحدث في المناطق الغاضقة تيسر سيطرة البرتغال سوف ينتقل كذلك الى زمبابوي وناميبيا ، ويبدو أن هناك اتصالات جديدة وروح جديدة من التعاون ، ومن ثم قد تكون هناك فرص جديدة ، ومهما كانت تلك الامكانيات والفرص فانها سوف تتوقف على قبول حكومة افريقيا الجنوبية لمقائق الحياة وحقوق الانسان في الجنوب الافريقي . ان حكومة افريقيا الجنوبية هي التي تستطيع عزل سالزبوري وتحويل النظام هناك الى نظام ديمقراطي الأغلبية . ان حكومة افريقيا الجنوبية هي التي تستطيع أن تتدخل عن ناميبيا ، ولا يعني ذلك أن نظام سميث مستعد بعد للتصريح على نموذج ديمقراطي ، ولكنه قد يكون على استعداد بدرجته أكبر للتفاوض أكثر مما حدث من قبل ، ونستطيع أن نأمل أنه سوف يرى الفرصة المواتية .

ان البعض في افريقيا ، والبعض خارج افريقيا ، قد تكون له مصالح في استمرار العدوان بين البيض والسود ، واذا ما فعلنا ذلك ، فاننا نضع الدعاية قبل التقدم الانساني ، وفيما يتعلّق

بالمناطق الكبيرة والمناطق الصغيرة على السواء ، فان وفدي يعترض على وسوف يعارض اتباع هذا المدخل في تحقيق عطية القضاء على الاستعمار ، ان الشعب في المستعمرة هو مركز الاهتمام ولا بد أن يكون معيارنا في العمل الاهتمام بالرضا والاستقرار في المستقبل لأولئك الذين مازالوا خاضعين للاستعمار . دعونا نأمل - عندما نستأنف المناقشة في العام القادم - ان عدد تلك المستعمرات سوف يقل بدرجة كبيرة .

السيد هولاي (هنجاريا) (الكلمة بالانجليزية) : بعد الحرب العالمية الثانية ، تحقق لكفاح الشعوب التي كانت خاضعة للاستعمار نتائج كبرى في كفاحها للامبريالية ، وظهرت دول جديدة نالت الاستقلال .

وفي تلك العملية ذات الأهمية التاريخية ، نجد أن الدول الاشتراكية والقوى التقدمية والأمم المتحدة ، قد شجعت كفاح الشعوب الحاد من أجل الاستقلال وحق تقرير المصير ، ان الجمعية العامة قد اتخذت القرار رقم ١٥١٤ (د-١٥) الذي تضمن اعلان منح الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمرة ، والذي أصبح وثيقة أساسية معروفة في تصفية الاستعمار والاستعمار الجديد ، وان قرار الجمعية العامة رقم ٢٦٢١ (د-٢٥) قد أعطى برنامج عمل للتنفيذ الكامل لهذا الاعلان .

ومن الممكن أن نقول أن أعمال الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء لتنفيذ هذين القرارين وجهود تلك الدول الأعضاء قد حققت نتائج كبرى في القضاء على الاستعمار والاستعمار الجديد - ان الدورة الراهنة للجمعية العامة قد افتتحت عندما بدأت مرحلة جديدة من أجل تصفية البقايا والمخلفات الأخيرة للجهاد الاستعماري ، لقد قدمت الدول الاشتراكية والقوى التقدمية ، التأييد الفعال لحركات تحرير الشعوب المستعمرة التي تناضل من أجل الاستقلال وحق تقرير المصير ، وازدادت قوة الحركات المناوئة للاستعمار وبلغت مستوى رفيعا ، كما ازدادت امكانيات العمل للتخلص من ربكة النظام الاستعماري بفضل التحسن العام للجو السياسي الدولي .

وفي ٢٥ نيسان / ابريل من هذا العام ، نجد أن حكومة وشعب هنجاريا ، قد ضما صوتهما الى أصوات كافة الدول المتقدمة في العالم ، مرحبين بتغيير النظام في البرتغال ، الذي أنشأ ظروفا مواتية لاستقلال البلاد الخاضعة لإدارة البرتغال بأسرع وقت ونحن مقتنعون أن كفاح شعوب

البلاد الخاضعة لنفوذ البرتغال ، وانتصار الاتجاه الديمقراطي في البرتغال نفسها واتحاد
القوى التقدمية في العالم ، كل ذلك قد أعطى دفعة جديدة لتلك البلاد وللبلاد الأخرى فسي
سعيها للاستقلال في القريب العاجل .

غير أنني لا يمكن أن أسكت عن العوامل التي تعوق تنفيذ مهمتنا المشتركة ، وهي القضاء الكلي على الاستعمار . ومن المؤسف أنه يجب أن نقول أن هناك بعض من يرفضون تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن القضايا الاستعمارية ، وبذلك لم يستجيبوا منذ سنوات طويلة الى مطالب الشعوب بالعالم أجمع ، فنجد أن النظم العنصرية غير المشروعة الموجودة بالجنوب الافريقي مازالت تقمع الشعب الافريقي هناك وتتلقى المعونة من بعض الحكومات الغربية في محاولاتها للابقاء على حكم الارهاب . كما أننا نجد أن هناك فيتو مارسه ثلاث دول في مجلس الأمن لمنع تحقيق الرغبة الساحقة للدول الأعضاء لابعاد جنوب افريقيا من الأمم المتحدة وطردها .

وباسم الحكومة الهنغارية وباسم وفد بلادى ، فاني أريد أن أعرب عن ألمي في أن جهودنا المشتركة للقضاء على النظام الاستعماري سوف تؤتي بنتائج جديدة بالعيد الثلاثين للأمم المتحدة ويمرور خمسة عشر عاما على صدور اعلان منح الاستقلال للشعوب والبلاد المستعمرة . وأخذنا لكل ذلك في الاعتبار ، فاني أود أن أؤكد رغبتنا في التعاون في اتخاذ القرارات التي تسهم في تحقيق تلك الأهداف النبيلة .

السيد راي (كندا) (الكلمة بالانجليزية) : هذا العام حدثت تغييرات هامة وبعيدة المدى في الموقف الاستعماري في افريقيا . ان حكومة غينيا بيساو قد أخذت مكانها كعضو مستقل ذي سيادة في هذه المنظمة . وفي بداية هذه الدورة للجمعية العامة استمعنا الى الأحاديث التاريخية لرئيس البرتغال ووزير خارجية ذلك البلد ، وقد تأكد في تلك الأحاديث التزام البرتغال بالقضاء على الاستعمار قضا كاملا . وفي الأسبوع الماضي ، فان الدكتور الميدوسانتوس ، وزير الشؤون الدولية للبرتغال ، قد أعطانا التفاصيل حول التقدم السريع والكبير الذي حدث نحو وضع وانشاء حكومات مؤقتة في المناطق الافريقية الباقية والتي تشرف عليها البرتغال وقدم لنا المعلومات بأن موزمبيق ، وأنغولا ، وكاب فردي ، وساوتومي وبرينسيبي سوف تحقق الاستقلال الكامل قبل انتهاء عام ١٩٧٥ .

ان وفدي ، وبطريقة متسقة ، قد أيد حق الشعوب الخاضعة للحكم الاستعماري في تقرير مصيرها وتحقيق استقلالها ؛ ويسرنا أن هذه الحقوق الأساسية التي أنكرت على شعوب المناطق

التي أشرفت عليها البرتغال فترة طويلة قد تم الاعتراف بها وقد أعطيت لها تلك الحقوق . وقد شجع كندا ذلك الموقف المناسب وتلك السياسات التي تتبعها حكومة البرتغال . ان وفدى يود أن ينوه بسلطات البرتغال ، وذلك على السياسات التي يتبعونها ونؤيد من كل قلبونا مواقفها النيرة ونقدم عوننا المعنوى للتنفيذ السريع والجارى للسياسات التي التزموا بها .

وفي الوقت ذاته ، فقد شجعتنا ردود فعل حركات التحرير المختلفة ازا* الموقف المتغير . وبعد قرون من الحكم الاستعمارى والقمع ، وبعد سنوات من الصراع والعداوة ، يكون من الأمل السهلة أن نقبل كلمات السلام ، والصداقة ، والمصالحة والاحترام اذا ما وجهت لنا من جانب أعداء سابقين . ان القضاء على الشكوك ، وبدء التعاون يعتبر في حد ذاته انجازا حقيقيا وكبيرا للطرفين . واننا لنأمل أملا مخلصا ، أن خطوط الاتصال والتعاون التي تم وضعها الآن سوف تتسع وتقوى . ان ذلك هام ليس فقط بالنسبة للشعب البرتغالي وشعوب المناطق التي كانت سابقا تحت ادارة البرتغالية وانما مهم أيضا لتطور السلم والتقدم في العالم كله .

وراضح أن قوى جديدة قد تحركت في جنوب افريقيا . ان " رياح التغيير " قد هبت مرة أخرى ، وبدأ الشعور بها بقوة متزايدة . ان نظم الأقلية التي تحكم جنوب افريقيا وروديسيا لا يمكن أن تتجاهل هذه القوى الجديدة أو تخفق في الاعتراف بأهميتها . ان الشيطنة الاستعمارية والعنصرية التي تخضع لها ناميبيا والشعوب الافريقية في روديسيا وفي افريقيا الجنوبية هذه لا يمكن أن تستمر الى مالا نهاية . هل مازال يمكن لنظم الأقلية أن تفشل في فهم الحاجة الى بناء ووضع أسس الوجود المستقل في جنوب افريقيا ؟

ان كندا قد أيدت دائما حق تقرير المصير والاستقلال للشعوب التي تعيش تحت الحكم الاستعمارى القمعي . ان الأمم المتحدة قد لعبت دورا ايجابيا في التطوير والمعاونة فهي عملية القضاء على الاستعمار ؛ ولقد أيدت كندا دائما ، وسوف تستمر في تأييد الجهود الواقعية على هذا الطريق ، والجهود التي تبذلها هذه المنظمة والمنظمات الدولية الأخرى لتشجيع وتسهيل عمليات القضاء على الاستعمار . اننا قد اعترفنا بأن حركات التحرير في المناطق المختلفة تنهت السيطرة الاستعمارية تمثل الأمانى المشروعة لنسبة هامة وكبيرة من شعوبها ، ونؤيد حقها في أن يستمتع اليها في المداولات المتعلقة ببلدانها .

ان كندا لا تؤيد استخدام العنف لتحقيق الأهداف المشتركة التي نؤمن بها جميعا . اننا نعتقد اعتقادا جازما أن التغييرات ذات المعنى والدائمة يمكن أن تتحقق بالطرق السلمية؛ واللجوء الى العنف يمكن أن يجعل المشكلات الطويلة المدى في جنوب افريقيا أكثر صعوبة فـي حلها .

ولا تؤيد كندا النشاطات العسكرية لحركات التحرير المختلفة . ومع ذلك ، فاننا نهتم اهتماما عميقا بالظروف المادية للحياة للسكان الأصليين في المناطق الباقية تحت الحكم الاستعماري والعنصري . ولهذا السبب فان حكومتي في أوائل هذا العام قد أعلنت سياستها الخاصة بالمعونة الانسانية الموسعة في جنوب افريقيا — وهي سياسة قد انتوت تقديم المساعدة الانسانية ، من خلال المنظمات غير الحكومية الكندية ومن خلال المنظمات الدولية الأخرى ، الى شعوب تلك المنطقة . وعلى الرغم من الابطاء غير الممكن تفاديه في الحصول على موافقة البرلمان ، فاننا نستطيع الآن تنفيذ هذه السياسة . ان المنح التي تعطى وفقا لهذه السياسة ، قد وصلت الى ٢٠٠ دولار ، وهذه السياسة قد ووفق عليها في الأسبوع الماضي .

ان هذه السياسة ليست جديدة ، ان أننا لفترة طويلة قد قدمنا معونة لشعوب جنوب افريقيا من خلال الأمم المتحدة ، والمنظمات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية . وفي هذا العام فان اسهامنا في برنامج الأمم المتحدة للتدريب والتعليم في افريقيا الجنوبية ، وصندوق النقد للجامعة الدولية ، ومن خلال برنامج المنح الدراسية لروديسيا وصندوق النظارة لافريقيا الجنوبية ، كل هذا من بين أشياء أخرى قد وصلت قيمتها الى أكثر من ٦٣٠ دولار . ان مساعدتنا الثنائية للدول الحرة في الجنوب الافريقي مساعدة كبيرة . وفي هذا العام فان برامج المساعدة الثنائية للدول الافريقية الست التي توجد على حدود المناطق التي تخضع لنظم الأقلية أو التي لم تحقق استقلالها بعد قد وصلت في قيمتها الى ٦٠ مليون دولار . والهدف الرئيسي من وراء هذه البرامج هو أن نتعاون ونعاون في التطور الاقتصادي والاجتماعي لتلك البلدان ، ولكننا نعتز ان اسهامنا في هذا لوم نلقي به على نظم الأقلية في جنوب افريقيا ، ونعتبره وسيلة لتقوية اقتصاديات بلدان افريقيا المستقلة ، ونجعلها في موقف أفضل لمواجهة التحديات العديدة التي تعترضها .

وكما قلت سلفا ، فان الموقف في جنوب افريقيا قد تغير تغييرا جذريا . وهذا التطور سوف يزيد في الشهور القادمة وهذا ما نأمل فيه . اننا ننوى نية جازمة ان نؤيد كافة الجهود لتهيئة الظروف التي يمكن في اطارها لشعوب المنطقة أن تمارس حقوقها الانسانية الأساسية . وسوف نفعل كل ما في وسعنا لتطوير هذه العملية من خلال الأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة ومن خلال البرامج الثنائية والاتصالات الثنائية .

لقد أشرت بصفة رئيسية الى الموقف الاستعماري في جنوب افريقيا ، ان وجد وما زال يوجد في تلك المنطقة القمع الاستعماري الفظيع في عالم اليوم . ومن ثم فان جهودنا الرئيسية قد أخذت هذا الاتجاه ولا بد ان يتركز اهتمامنا ويستمر في التركيز هناك حتى يتم القضاء على البقايا الاستعمارية . ومع ذلك ، فان المواقف الاستعمارية موجودة في مناطق أخرى في افريقيا وفي مناطق أخرى في العالم . وكون تلك المناطق صغيرة وعدد سكانها قليل لا يقلل من مسؤولياتنا في التأكد من أن أولئك السكان سوف يقررون مصيرهم بأنفسهم . ومع ذلك ، فاننا ، قد حرصنا على أن نذكر ان حق تقرير المصير لا يعني دائما - الاستقلال - وهذه النقطة قد أشير اليها وأوضحنا من جانب ممثل استراليا - ويصدق هذا بصفة خاصة على بعض المناطق الصغيرة التي بسبب مواردها المادية والبشرية المحدودة تجعل من الاستقلال أمرا غير عملي أو غير جذاب . اننا نعتقد أن الأمم المتحدة وكافة الدول الأعضاء عليها مسؤولية التأكد من أن الرغبات المعرب عنها بحرية وحقوق كافة الشعوب المستعمرة سوف تحظى بالاحترام اللازم .

السيد ايشاسى (ايران) (الكلمة بالانجليزية) : لقد دارت بغطى واسعة احداث في افريقيا وتمت تطورات جذرية في سياسة البرتغال منذ نيسان /ابريل الماضي فيما يتعلق بالأقاليم الخاضعة لادارتها في القارة الافريقية وقد كان ذلك من سمات عام ١٩٧٤ بوصف هذا العام عاما للتطورات الكبرى البناءة في تاريخ تصفية الاستعمار . وان وفدى يرحب ترحيبا حارا بهـــــــذه التطورات واني أريد أن أشيد بالحكومة الجديدة للبرتغال لأنها بدأت في سياسة رشيدة مستنيرة ذات نتائج كبرى تتعلق بالقضاء على الاستعمار كما انها أعلنت رسميا أنها تتعهد بتنفيذ اعلان الأمم المتحدة بشأن منح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة . وأريد أن أحبي رئيس جمهورية

البرتغال السيد كوستا جوميس ، الذي ألقى كلمة هنا بالجمعية العامة تعهد فيها بأن ينفذ كلياته الأحكام الخاصة من الميثاق و إعلان منح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة فيما يتعلق بتلك الأقاليم التي لا تزال خاضعة لإدارة البرتغال .

كما أود أيضا أن أشير إلى المعلومات القيمة التي قدمها إلى الجمعية العامة السيد ————
 أليدا سانتوس وزير التنسيق فيما بين الأقاليم الخاضعة لإدارة البرتغال وذلك بشأن المواعيد التي حددتها حكومتها لتنفيذ القضاء على الاستعمار كليا في موزمبيق ، أنغولا ، وساتومي ، وبرنسيب . ونحن نأمل باخلاص أن البرنامج المقترح سوف ينفذ بسرعة حتى تستطيع كافة تلك الأقاليم أن تنضم إلى منظمته وأن تجد المكان الذي يليق بها بين الأمم الحرة بالعالم .

في هذه المرحلة أريد أن أشيد بشعوب تلك الأقاليم وكذلك بحركات التحرير الوطنية لدورها البناء القوي الذي كان له الفضل في حدوث تلك التطورات الهامة . اننا نرى ، أن التضحيات التي قامت ببذلها تلك الشعوب الأفريقية المناضلة التي كافحت دون كلل كان هو العامل الأساسي في تحقيق المكاسب الكبرى في إثارة الرأي العام ضد الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري وأسهمت إلى حد كبير في نشأة القوى التقدمية في البرتغال .

لقد قيل كثيرا من قبل أن التحولات التي حدثت في سياسة حكومة البرتغال إزاء الأقاليم الخاضعة لنفوذها ، سوف يكون لها أثرها الكبير في ناميبيا وفي الجنوب الأفريقي . ان الشعوب التي تعاني من القمع ، ومن الاحتلال غير المشروع ، ومن السياسات المقيتة مثل الفصل العنصري وسياسة " الباتسوتان " تكافح حكومات استعمارية رجعية تطبق تلك السياسات التي تجهل تطورات العصر وتستهيئ أيضا باستنكارات الجمعية العامة ومجلس الأمن لتلك السياسة ، ان الأقلية التي تحكم تلك المناطق تأبى أن تنفذ قرارات الأمم المتحدة وتستمر في ممارستها المتخرفة للتمييز والقمع وذلك إزاء الشعوب الأفريقية . وان وفدي ان يعرب عن قلقه العميق للأوضاع القائمة في ناميبيا وروديسيا الجنوبية ويؤكد مرة أخرى تأييده لشعوب تلك المناطق في كفاحها من أجل الحرية ، وحق تقرير المصير والاستقلال . ونحن نرحب بنجاح حركات التحرير الوطنية زابو وزانو في زمبابوي وسوابو في ناميبيا .

ونحن نرى أن مساهمة ممثليها هنا بصفة مراقبين فيما يتعلق بالسياسات التي تخصصها هيئات الأمم المتحدة لمشاكلهم من شأنها تدعيم أوضاع تلك الحركات . وقبل أن اختتم كلمتي بشأن تلك الأقاليم الافريقية ، فاني أريد أن أؤكد الحاجة الى تقديم المعونة التقنية والمالية ، والمادية لحركات التحرير . ونحن نطالب بدعم تلك المعونة عن طريق الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التابعة لأسرة الأمم المتحدة . ان إعادة البناء الاجتماعي والاقتصادى لتلك الدول الجديدة يمكن الاسراع به عن طريق تقديم تلك المعونة واطالة مدة تقديمها .

وفيما يتعلق بالمنجزات البناءة التي تمت هذا العام عن طريق ارسال ثلاثة بعثات عن طريق اللجنة الخاصة للأربعة والعشرون الى جزر كوكوس الخاضعة لإدارة استراليا ، وجلبرت وألييس الخاضعة لإدارة المملكة المتحدة ، ونيوى الخاضعة لإدارة نيوزيلندا ، فانها تعتبر أدلة ايجابية على ضرورة ايفاد تلك البعثات للبلاد الخاضعة لإدارة أجنبية .

ان التقارير التي اعتمدتها اللجنة الخاصة قد أثبتت بوضوح قيمة تلك هذه البعثات فيما يتعلق بجمع المعلومات بشأن الأوضاع السائدة في الأقاليم . وعلى هذا النحو فهي تمكن الأمم المتحدة والهيئات المعنية من التوصل الى القرارات الملائمة ، وتقدير التوصيات المناسبة . واذ أعرب عن تقدير بلادى للاستعداد الطيب ولتعاون حكومة نيوزيلندا وأستراليا والمملكة المتحدة مع تلك البعثات الخاصة ، فاني أريد أن أكرر أملنا الخالص في أن تقوم السلطات القائمة بالادارة التي رفضت حتي الآن استقبال هذه البعثات وتمكينها من زيارة الأقاليم الخاضعة لادارتها ، باعادة النظر في موقفها والتعاون مع اللجنة الخاصة في هذا الصدد مستقبلا .

انه مما يبعث على الارتياح أن نرى أن شعب نيبوى قد استطاع أن يقرر مصيره بنفسه . وبناءً على تقارير البعثة التي ذهبت هناك أعرب شعب تلك المنطقة بحرية عن رغباته ومارس حقه لتقرير المصير وفقا لاعلان ومبادئ الأمم المتحدة وميثاقها .

ان التقدم نحو الاستقلال في بابوا غينيا الجديدة ، وكذلك جزر سيشيل والكومور ، تعتبر أيضا من بواعث التشجيع . وهناك ما يحمل على الاعتقاد بأن بابوا غينيا الجديدة ستنال الاستقلال التام قريبا وسوف نستطيع الترحيب بها كعضو بالأمم المتحدة خلال الدورة القادمة للجمعية العامة . ان الاستفتاء المتوقع اجرائه في جزر كومور في نهاية هذا الشهر والمحادثات الدستورية بين سلطة جزر سيشل والمملكة المتحدة في أوائل ١٩٧٥ ، كل ذلك يعتبر خطوات حثيثة تتم في مجال تصفية الاستعمار وفي تحقيق الاستقلال الكامل لتلك الأقاليم .

فيما يتعلق ببعض البلاد الأخرى الصغيرة في منطقة الكاريبي والمحيط الهندي والمحيط الهادى ، فاني أريد أن أؤكد وجهة نظر وفد بلادى أن الشعوب الصغيرة المحدودة الموارد الاقتصادية والطبيعية ، والمنعزلة جغرافيا ، لا يجب أن تكون عوامل تعوقها دون تنفيذ الحقوق الثابتة للشعوب في تقرير مصيرها بنفسها وبتمتعها بالحرية . ووفقا لنصوص الميثاق والاعلان الخاص بمنح الاستقلال للشعوب والبلاد المستعمرة ، يجب أن تمارس تلك الحقوق الثابتة ، ويجب أن تبحث هذه المسألة في سياق المطامح المشروعة لشعوب تلك الأقاليم .

ان موقف وفد بلادى فيما يتعلق بالمسائل الاستعمارية ، قد شرح مرارا في عدة هيئات للأمم المتحدة . وبصفتنا عضوا في لجنة تصفية الاستعمار فقد أيدنا القرارات التي اتخذتها

الأمم المتحدة وتنفيذ أحكام الميثاق والاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمرة . ونحن نؤيد حقوق تلك الشعوب في حق تقرير المصير والسيادة والمساواة . وسوف نواصل انتهاج تلك السياسة حتي تختفي مخلفات الاستعمار والعنصرية .

السيد هولجير (شيلي) (الكلمة بالاسبانية) : ان الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمرة يعتبر من الأحداث الهامة في تاريخ منظمة الأمم المتحدة ، وليس كفكرة ولكن أيضا فيما يتعلق بتطبيق هذه الفكرة . ويمكن أن نقول أن هذا الاعلان قد أرسى الأسس القانونية والسياسية لتقديم المعونة للشعوب المستعمرة في كفاحها من أجل الاستقلال . وقد دعم ذلك القرار ٢٦٢١ (د - ٢٥) ، ويعتبر الاعلان برنامجا ومصدرا للعمل . وقد ثبت صحة ذلك ، لا من ناحية النص فقط ، ولكن من الناحية الفعلية . فاذا أخذنا في الاعتبار أعمال منظمنا فـ في بعض المجالات ، واذا قلنا أن تلك الجهود التي تبذلها المنظمة لم تحقق النتائج المنشودة ، فاننا نجد من ناحية أخرى أنها فيما يتعلق بتصفية الاستعمار قد حققت تقدما ثابتا ومرموقا كما كان ذلك في سنة ١٩٧٤ . ففي هذا العام قد شهدنا تغيرات كبرى سمحت لمنظمتنا بأن تتبوأ المقام الأول فيما يتعلق بتصفية الاستعمار ولا سيما بالنسبة للجنة الخاصة التي تتشرف شيلي بأن تكون عضوا فيها .

واذا كنا قد تابعنا المؤتمرات العالمية بشأن الأغذية والسكان وقانون البحار ، فنحن من ناحية أخرى قد تابعنا باهتمام كبير بدء تصفية الاستعمار في الأقاليم الخاضعة للبرتغال . وقد حدثنا السيد آل ميدس في الأسبوع الماضي عن ذلك باسهاب وموضوعية بصفته الوزير المسؤول عن العلاقات بين الأقاليم الخاضعة لنفوذ البرتغال ، ويعتبر ذلك تطورا تاريخيا فيما يتعلق بمن كان يستعمر تلك البلاد وأيضا بمن كان مستعمرا . وأستعمل صيغة الماضي لأنه يمكننا أن نستعمل الماضي نظرا لأن الحكومة البرتغالية لديها النوايا الطيبة ، ونظرا لأن عملية تصفية الاستعمار لارجعة فيها . ونحن نحس بأن ثقل التاريخ سوف يؤيد ذلك التطور الذي لارجعة فيه .

ولا يجب أن نأسف لأن تلك الأقاليم قد انتظرت أكثر من غيرها قبل أن تنال الاستقلال ، لأنه بالرغم من أنها قد تأخرت عن نيل الاستقلال فترة طويلة من الزمان ، فان الطريقة السلمية التي تم بها انتقال السلطات والتي يتم بها انتقال السلطات يعتبر مثالا على النضج السياسي

وهو شيء يشرف حكومة البرتغال ويشرف أيضا حركات التحرير الوطنية التي تعتبر الممثل الحقيقي لشعوب تلك الأقاليم . ويجب أن نشير أيضا الى أنه قبل استخدام الكفاح المسلح حاول ممثلو حركات التحرير أن يستطلعوا كافة الطرق الأخرى السلمية ، ولكن جهودهم لم توفق . فنجدد أن أميلكار كابرال ، في كتابه الخاص بكفاح شعب غينيا وعنوانه " ثورة في غينيا " يحدثنا عن محاولات عديدة للتفاوض مع حكومة البرتغال . ولما لم تستجب تلك الحكومة لنداءات الأمم المتحدة المتعددة ، فان حركات التحرير اضطرت الى أن تختار الحل الوحيد القائم أمامها وهو الكفاح المسلح .

كما أن الوزير البرتغالي للتنسيق قد شرح سياسة حكومته وأعني به السيد آميدا ، وقد أشار الى الأهداف المنشودة بصراحة وقال أن هناك مشكلات تتعلق بالأوضاع الاقتصادية التي ستواجهها تلك البلاد عندما تنال الاستقلال . وهذا شيء لا يشار اليه الا نادرا ولكنه بالرغم من ذلك يستحق دراسة متعمقة . وقد أشار السيد آميدا الى عزز ساوتومي ، وبرنسيبي ، والرأس الأخضر ، وتيمور ، وفيما يتعلق بالرأس الأخضر فاننا نجد أن الوضع الاقتصادي مؤلم للغاية .

وعند ما تكلم وفد في اللجنة الرابعة في هذا الصدد ، فقد استخدم عبارات قريبة جدا من العبارات التي استخدمها السيد الميدا سانتوس لكي ينبذ الرأي العام العالمي الى الفقر المتزايد في جزر الرأس الأخضر ، وقد زاد من هذا الفقر الجفاف الذي عانت منه المنطقة . وقد طلبنا من الأمم المتحدة أن تقدم المعونة اللازمة لتلك المنطقة أسوة بمنطقة الساحل التي عانت من الجفاف . وقد قلت من قبل أنه في عام ١٩٧٤ حدث تطور كبير فيما يتعلق بتصفية الاستعمار في غينيا بيساو ، وفيما يتعلق بموزمبيق ، وسان تومن وأنجولا ، والرأس الأخضر ، ولكن هناك تغيرا مرتقبا ازايا بعض الأقاليم الأخرى مثل جزر سيشيل ، التي تقدمت بخطة حديثة نحو الاستقلال بعد أن اتفق حزب الحكومة وحزب المعارضة على العمل معا لتحقيق هذا الهدف . ونحن نأمل أن المفاوضات التي ستجرى في لندن ١٩٧٥ ، ستفضي الى تصفية الاستعمار في ذلك الاقليم . ويمكن أن نشير كذلك الى أرخبيل كومور وبابوا غينيا الجديدة ، وهي أقاليم شهدت تقدما واضحا هذا العام نحو الاستقلال .

وشمة حدث بناء آخر هو الثلاث زيارات التي قامت بها البعثات الخاصة ، الى حزر كوكو ؛ وجلبيرت ايليس ؛ ونيوى . ان هذه المبادرة التي ترسل بموجبها البعثات الى البلاد الخاضعة للإدارات الأجنبية تعتبر مبادرة قيمة لأنها تقدم معلومات مباشرة عن الوضع في تلك الأقاليم ، وعن مطامح الشعوب ورغبتها فيما يتعلق بالمستقبل . وفيما يتعلق بنيوى فقد حدث تقدم موفق للغاية . وبناء على تقرير اللجنة الخاصة ، فقد شهدت اللجنة وتبينت أن شعب نيوى قد مارس حقه في تقرير المصير ، وفقا لمبادئ الميثاق ولاعلان منح الاستقلال للبلاد شبه المستعمرة . ولهذا فقد رأت اللجنة انه ليس من الضروري طلب معلومات عن تلك المنطقة وذلك وفقا لأحكام المادة ٧٣ ، الفقرة (د) من الميثاق .

ان نجاح هذه الزيارة قد تحقق بفضل حسن استعداد الدولة القائمة بالإدارة التي قبلت أن تذهب البعثة هناك . وفي هذا الصدد نريد أن نشيد بالسفير سالم ، رئيس اللجنة الخاصة ، الذى قال ان التعاون بين استراليا ونيوزيلندا وبين تلك البعثة كان مثاليا . وما أنني تكلمت عن البعثات القائمة بالإدارة ، فيجب أن أشير الى موقف المملكة المتحدة التي تريد أن تشترك في نشاط

اللجنة فيما يتعلق بالأقاليم الخاضعة لإدارتها . ويجب أن نشير كذلك الى الولايات المتحدة ، التي تعاونت تعاوننا مشابها في أعمال اللجنة الخاصة .

أما ناميبيا وروديسيا ، على العكس من ذلك ، فهما لم يحققا أى نجاح بشأن ماتم في ١٩٧٤ . فالحكومات هناك تتبع سياسة ظالمة ، جاهلة ، عنصرية ، استغلالية وهي سياسة يشجعها المجتمع الدولي بأسره . وكنا نعتقد أن اتخاذ اجراءات متطرفة سيكون له نتائج عكسية ، ولكن بالرغم من ذلك فاننا نجد أن الأوضاع قد تطورت على نحو يدعم موقف المتشددين . ومن المفهوم أن المقاومة بعد امتدت ازاء هذا الحوار بعد أن أقفلت كل الفرص للتفاوض .

ان الصحافة الدولية في هذه الأيام قد ورد بها أخبار بشأن روديسيا ويستفاد منها أن هناك تغيرا قد بدأ يحدث في موقف حكومة ايان سميث الذي سمح لمثلي زانو وزابو ، وهما سيتول ونيكومو ، بالذهاب الى لوزاكا ليجتمعوا هناك برؤساء تانزانيا ، وزامبيا وبوتسوانا . ان وجود موظفين من حكومة سميث في لوزاكا يحمل على الاعتقاد أن موقف تلك الحكومة قد تغير ، ولكن من الواضح أن مثلي زانو وزابو لا يستطيعان إلتهاون في تحقيق الهدف الأسمى وهو انشاء حكومة تحقق التمثيل للأغلبية الافريقية وفقا لهذه الأكتيرية وأهميتها .

كما أنه يجب زيادة تأييد الأمم المتحدة لزيبابوى . ان الأنباء التي وردت في نيويورك تايمز في عدد اليوم يستفاد منها أنه أمكن التغلب على الخلافات بين المناضلين واستطاعوا تكوين جبهة مشتركة تحت رئاسة الأسقف موزوروا . وبصفتنا عضوا في مجلس ناميبيا ومجلس الصندوق الاستئماني لافريقيا الجنوبية ، نجد أن الأوضاع في ناميبيا من ناحية أخرى تبعث على القلق ، ان الأمم المتحدة مسئولة مباشرة عن ذلك الاقليم ، حيث مورس به الفصل العنصرى وأنشئت " البانتوستان " هناك . ان جهود الأمم المتحدة للتوصل الى حل يتم بالتفاوض لهذه المشكلة ، أقول ان هذه الجهود لم تؤت بأى ثمار لأن حكومة جنوب افريقيا غير مستعدة لتحقيق المطامح المشروعة لشعب ناميبيا .

وقد اتخذت بعض الاجراءات لدعم سلطة الأمم المتحدة مثل انشاء مجلس ناميبيا ، من أجل حماية الموارد الطبيعية لناميبيا ، كما أن القرارات التي اتخذها هذا المجلس بشأن انشاء معهد للدراسات لتدريب أسر ناميبيا يعتبر أيضا شيئا ايجابيا ، ومقرر هذا المعهد في لوزاكا . ولا نريد

أن نسترسل في التشاؤم ان أن النواحي السلبية لتصفية الاستعمار في الجنوب الافريقي ، لأننا نعتقد أن عملية تصفية الاستعمار لرجعة فيها ، وان زيمبابوي وناميبيا سينالا الاستقلال ان عاجلا أم آجلا . ونحن نأمل أن يتم التوصل الى حلول قائمة على المفاوضات في ظروف تسمح بتحقيق المطامح لشعوب تلك البلاد أسوة بما حدث في الأقاليم التي كانت خاضعة لنفوذ البرتغال . وفي ختام كلمتي ، انني أريد أن أشيد بما قام به وفد فنزويلا في اللجنة الخاصة ، ان انسحب من عضوية اللجنة ليتمكن دولة أخرى بالمنطقة من الحلول محله ، ان صديقي هوراسيو اكوستا ، ممثل فنزويلا قد أعطى لنا مثالا يجب أن نحتذيه .

وفي ختام كلمتي ، فاننا نؤكد مرة أخرى أننا نحترم المبادئ الخاصة بالقرار ١٥١٤ (د-٢٥) ونعرب عن استعدادنا للمساهمة في تصفية الاستعمار .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : سوف نستأنف دراسة البند ٢٣ غدا بعد الظهر الساعة ١٥.٠٠ وفي الجمعية أيضا ، غدا بعد الظهر سوف تدرس البند ٢١ كذلك من جدول أعمالنا وعنوانه " التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية " . وفي هذا الصدد ، فاننا نرجو من الممثلين الذين يريدون الاشتراك في الحديث حول هذا البند أن يدرجوا اسماءهم لدى السكرتارية حتى نستطيع أن ننظم عملنا .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠